جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية
Naif Arab University for Security Sciences
أوراق السياسات الأمنية
Security Policy Papers
Volume 1, Issue (1), 2020, 1-21, https://nauss.edu.sa
http://spp.nauss.edu.sa/spp

ورقة تحليل سياسات أمنية

آليات تعامل المؤسسات الإصلاحية مع انتشار الفيروسات والأوبئة

Mechanisms of Correctional Institutions to Deal with the Spread of Viruses and Epidemics

صدفة محمد محمود

مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء، جمهورية مصر العربية

Sodfa Mohamed Mahmoud

Information and Decision Support Center, The Egyptian Cabinet, Egypt

المخرجات الرئيسية

- توفير بيانات وإرشادات طبية شفافة ومعلنة، ووضع مبادئ توجيهية مصممة خصيصًا لمقدمي الرعاية الصحية داخل المؤسسات الإصلاحية للوقاية والتشخيص والعلاج من فيروس كورونا ونشرها على نطاق واسع من قبل السلطات الصحية المسؤولة.
- الفحص المبكر للمشتبه في إصابتهم بالفيروس، مع توفير الرعاية الصحية اللازمة للمصابين داخل المؤسسات الإصلاحية، وتخصيص أماكن محددة للحجر الصحي للمرضى؛ بالإضافة إلى ضمان تطبيق الفحص الطبي على السجناء الجدد، ووقف نقل السجناء من مؤسسة إصلاحية إلى أخرى.
- توفير سبل للاتصال بين السجناء وأسرهم، وذلك للتخفيف من الضغوط النفسية التي يتعرض لها السجناء من جهة، وطمأنة أسرهم وذويهم من جهة أخرى، ومن بين تلك السبل الاتصال الهاتفي، أو عن طريق الإنترنت، سواء أكان عن طريق البريد الإلكتروني أم الفيديو كول.

المستخلص

يُمثّل انتشار فيروس كورونا تحديًا خطيرًا لصحة المواطنين في مختلف أنحاء العالم، وتزداد خطورة هذا الفيروس على صحة السجناء داخل المؤسسات الإصلاحية؛ بسبب العوامل السياقية داخل تلك المؤسسات التي من بينها: الاكتظاظ، تأخر أو نقص التشخيص والعلاج، محدودية فرص الوصول إلى المياه النظيفة والهواء النقي، عدم كفاية الصرف الصحي، وهي تُسهم في زيادة خطر انتقال الفيروسات والأوبئة بين السجناء. وتزداد احتمالات انتشار الفيروسات والأوبئة داخل المؤسسات الإصلاحية أيضًا مع زيادة فرص انتقال العدوى عن طريق السجناء الوافدين، أو من خلال أسرهم وأصدقائهم وكذلك عن طريق الموظفين العاملين في تلك المؤسسات؛ بالإضافة إلى

Abstract

The spread of Coronavirus (COVID-19) poses a serious challenge to the health of the world's population. The danger of this virus on the health of prisoners in correctional institutions is increasing, due to the contextual factors within those institutions. Such factors include overcrowding, delay or lack of diagnosis and treatment, limited access to clean water and fresh air, and inadequate sanitation. Those factors contribute to the increased danger of the transmission of viruses and epidemics among prisoners. The probability for viruses and epidemics to spread within correctional institutions is also increasing due to increased opportunities for infection caused by incoming prisoners, or their families and friends, as well as through staff working in those institutions. This is in addition to the

SPP© 2020. This is an open access article, distributed under the terms of the Creative Commons, Attribution-NonCommercial License.

CrossMark

احتمال انتشارها من خلال عملية نقل السجناء من مؤسسة إصلاحية إلى أخرى. وفي ظل وجود أكثر من عشرة ملايين سجين حول العالم، يُصبح التصدي لانتشار فيروس كورونا داخل المؤسسات الإصلاحية مسألة أكثر إلحاحًا، ولذلك تسعى هذه الورقة إلى التعرف على الأسباب التي تجعل المؤسسات الإصلاحية بيئة خصبة لانتشار الأوبئة، ودراسة دوافع ضرورة العمل على منع انتشار الفيروس داخل المؤسسات الإصلاحية، واستعراض أبرز الجهود المبذولة دوليًّا وإقليميًّا للحد من انتشاره داخلها، وطرح بدائل الوقاية من الفيروس واحتواء انتشاره داخل المؤسسات الإصلاحية.

possibility of the spread of these viruses and epidemics through the transfer of prisoners from one correctional institution to another. With more than 10 million prisoners around the world, addressing the spread of the Coronavirus (COVID-19) within correctional institutions has become a more pressing issue. Therefore, this paper seeks to identify the reasons that make correctional institutions a fertile environment for the spread of epidemics. The paper also discusses the necessity of preventing the spread of the virus within correctional institutions, reviews the most prominent international and regional efforts to reduce its spread, and offers alternatives for the prevention and containment of this virus within correctional institutions.

1. المقدمة

اتخذت بعض الدول العربية مجموعة من الإجراءات والتدابير من أجل حماية السجناء من فيروس كورونا، وعلى الرغم من عدم تأكيد أي دولة عربية، بشكل رسمي، وجود حالات إصابة بفيروس كورونا بين السجناء حتى الآن، فإن هناك حاجة ماسة لتعظيم الجهود المبذولة لحماية السجناء من الفيروس، ليس فقط بسبب الضرورات الأخلاقية أو الحقوقية، ولكن ذلك مرده أيضًا إلى مجموعة من العوامل والاعتبارات العملية والسياسية.

وبالنظر إلى أن فيروس كورونا المستجد ليس أول وباء يمكن أن يهدد حياة وصحة السجناء، ولن يكون الأخير؛ فإن المؤسسات الإصلاحية العربية مطالبة بتبني خطة متكاملة للتعامل مع انتشار الأوبئة والفيروسات داخلها، لا تقوم على الاستجابة الآنية "الظرفية" لانتشار الوباء أو الفيروس، ولكنها تستند إلى مقاربة شاملة للوقاية من هذه الأوبئة والفيروسات ومنع انتشارها داخل المؤسسات الإصلاحية العربية.

ومع إعلان الصين في 31 ديسمبر 2019م، عن أول حالة إصابة بفيروس كورونا المستجد، تواجه مختلف دول العالم، مخاطر تفشي الفيروس بين مواطنيها على نطاق واسع، وهو الأمر الذي دفع منظمة الصحة العالمية إلى الإعلان في 30 /1/ 2020م، عن أن انتشار فيروس كورونا يُمثِّل "حالة طوارئ صحية عامة تُثير قلقًا دوليًّا"(WHO, 2020).

وفي 11 /3/ 2020م، أعلنت منظمة الصحة العالمية أن فيروس كورونا بات "وباء عالميًّا"، وذلك بسبب سرعة تفشي العدوى واتساع نطاقها، وكذلك القلق الشديد إزاء "قصور النهج الذي تتبعه بعض الدول على مستوى الإرادة السياسية اللازمة للسيطرة على هذا التفشي"(WHO, 2020).

وفي ظل تأكيد بعض دول العالم ومن بينها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والصين وفرنسا إصابة عدد من السجناء والموظفين داخل المؤسسات الإصلاحية

بفيروس كورونا؛ بالإضافة إلى بعض التقارير التي تشير إلى وقوع إصابات بالفيروس في عدد آخر من الدول، من بينها: إيران، والمجر، وتايلاند، والفلبين، سارعت بعض دول العالم، ومن بينها الدول العربية، إلى اتخاذ عدة خطوات للحيلولة دون انتشار فيروس كورونا داخل المؤسسات الإصلاحية.

وفي ضوء ذلك، تسعى ورقة تحليل السياسات إلى الإجابة عن تساؤل رئيس مفاده: إلى أي حد يمكن أن تُسهم الإجراءات والتدابير التي اتخذتها الدول العربية في الوقاية من احتواء انتشار فيروس كورونا داخل المؤسسات الإصلاحية؟ وهل هناك إجراءات إضافية يمكن أن يُطبقها القائمون على المؤسسات الإصلاحية العربية للحد من تفشي الفيروس بين السجناء، وذلك من واقع بعض التجارب الدولية ذات الصلة؟ وبناء على التساؤل الرئيس، تسعى هذه الورقة إلى الوقوف على الأسباب التي تجعل المؤسسات الإصلاحية بيئة خصبة لانتشار الفيروسات والأوبئة. ودراسة أبرز العوامل التي تفسر ضرورة العمل على منع انتشار فيروس كورونا داخل المؤسسات الإصلاحية. واستعراض أبرز الجهود الدولية والعربية المبذولة للحد من انتشار فيروس كورونا داخل المؤسسات الإصلاحية. وطرح مجموعة من بدائل التحرك الممكنة للوقاية من الفيروس واحتواء انتشاره داخل المؤسسات الإصلاحية العربية.

2. المنهجية

الورقة وإن لم تستهدف القيام بحصر شامل لكافة الجهود الدولية والعربية المبذولة في هذا الإطار؛ فإنها قامت برصد أبرز تلك الجهود، من واقع الأخبار والبيانات المنشورة على المواقع الإلكترونية للمؤسسات الإصلاحية، وكذلك الوزارات ذات الصلة وتحديدًا الداخلية والعدل والصحة. واعتمدت الباحثة أيضًا في إعداد الورقة على مجموعة من الدراسات السابقة وبعض التقارير الصادرة عن عدد من المنظمات الدولية، إلى جانب الإجراءات والتدابير المنشورة في بعض وسائل الإعلام العربية والأجنبية.

3. المؤسسات الإصلاحية بيئة خصبة لانتشار الفيروسات والأوبئة

تُعاني المؤسسات الإصلاحية من صعوبات شديدة في احتواء تفشي الفيروسات والأوبئة، ومن بينها فيروس كورونا، وذلك لأسباب عدة، من أبرزها:

1.3. الخصائص الهيكلية للمؤسسات الإصلاحية:

يُعاني الأشخاص في تلك المؤسسات والأفراد الذين يعملون فيها، من ظروف سوء التهوية وعدم النظافة، وهو ما يساعد على انتشار الفيروسات والأوبئة والأمراض (المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي، 2020). كما أنهم يعيشون في ظل ظروف مزدحمة ومكتظة، بالقرب من بعضهم بعضًا، وهو ما يجعل من الصعب على السجناء تطبيق توصيات السلطات الصحية بالتباعد الاجتماعي.

في هذا الإطار، أكد تقرير "اتجاهات حول السجون العالمية لعام 2019م"، الذي أصدرته المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي وخصصته لموضوع الصحة، ضرورة أن تحظى الرعاية الصحية

للسجناء باهتمام خاص؛ نظرًا لارتفاع معدلات انتقال الأمراض في المرافق المكتظة وهو ما يعرض حياة كل من السجناء والعاملين هناك للخطر (Penal Reform International and the Thailand Institute of Justice, 2019).

2.3. الخصائص الديمغرافية والأوضاع الصحية للسجناء:

يوجد في عدد من المؤسسات الإصلاحية في بعض دول العالم، أعداد كبيرة من كبار السن، وتُعد معدلات الوفاة بفيروس كورونا هي الأعلى بين الأشخاص الذين يبلغون من العمر 60 عامًا فأكثر. ومن الملاحظ أن المؤسسات الإصلاحية في الولايات المتحدة على سبيل المثال (التي تضم 22% من نزلاء المؤسسات الإصلاحية في العالم)، شهدت زيادة في عدد النزلاء من كبار السن خلال العقدين الماضيين. فخلال الفترة من عام 1990م إلى عام 2012م، زاد عدد نزلاء المؤسسات الإصلاحية الأمريكية الذين يبلغون من العمر 55 عامًا أو أكثر بنسبة 55% (Holpuch, 2020).

3.3. ضعف الإمكانات والخدمات الأساسية:

في الواقع العملي تُعد خدمات الرعاية الصحية التي يتلقاها كثير من الأشخاص في المؤسسات الإصلاحية، ذات مستوى أدنى من تلك المتاحة في المجتمع ككل، ناهيك عن عدم تلقي بعض السجناء العلاج على الإطلاق (المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي، 2020).

وقد أصدرت منظمة الصحة العالمية مجموعة من الإجراءات الوقائية الأساسية، التي تشمل غسل اليدين بشكل متكرر، والحفاظ على مسافة من الآخرين. وكذلك طلب الرعاية الطبية مبكرًا في حالة الحمى أو السعال أو صعوبات التنفس، والبقاء على اطلاع على أي معلومات ذات علاقة بالمرض. وتعتبر هذه الإجراءات سهلة التنفيذ نسبيًّا لمعظم الناس في المجتمع، لكن الأشخاص المحتجزين يعتمدون على السلطات المعنية في الدولة؛ ليتمكنوا من الحصول على حقهم في الرعاية الصحية (المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي، 2020).

4. دواعي الاهتمام بحماية السجناء من فيروس كورونا

سارعت مختلف دول العالم استجابة لدعوة منظمة الصحة العالمية إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لمنع انتشار الفيروس، بأشكال مختلفة، تراوحت ما بين الإغلاق الكلي والجزئي لبعض الدول، ومنع التجمعات، وإلغاء الرحلات الجوية وإغلاق الحدود؛ بالإضافة إلى تعليق الدراسة ومنح إجازات مدفوعة لعدد كبير من الموظفين الحكوميين للتقليل من الازدحام والتكدس في محاولة لكبح انتشار الفيروس (المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي، 2020).

وعلى الرغم من أهمية هذه الإجراءات في السيطرة على انتشار الفيروس، فمن الواجب أن تحظى المؤسسات الإصلاحية بالاهتمام الحكومي اللازم؛ لما لذلك من أهمية خاصة، ليس فقط بالنسبة لصحة وحياة السجناء والمحتجزين والعاملين فيها، بل أيضًا للجهود المبذولة للسيطرة على انتشار

الفيروس. وفي هذا الإطار، هناك كثير من الاعتبارات العملية والسياسية، وكذلك الأخلاقية، التي تدعم الحاجة لمنع انتشار فيروس كورونا داخل المؤسسات الإصلاحية، كما هي موضحة في شكل (1) ومن أبرزها:

1.4. الارتباط الوثيق بين صحة السجناء والصحة العامة:

ترتبط صحة المجتمع بشكل عام ارتباطًا وثيقًا بصحة السجناء في المؤسسات الإصلاحية، وهو ما يعني أن الحفاظ على صحة السجناء ضمانة أساسية لصحة بقية أفراد المجتمع. وتُظهر التجارب الدولية المختلفة أن تلك المؤسسات ـ حيث يتجمع الناس على مقربة من بعضهم بعضًا ـ قد تعمل كمصدر لانتشار الفيروسات والأمراض المعدية ونقلها داخل المؤسسات الإصلاحية وخارجها، عن طريق الزوار والضباط والموظفين والمحامين وغيرهم، وهذا من شأنه تضخيم مخاطر الفيروس، ومضاعفة عدد المصابين بسرعة (Oladeru et al., 2020).

إضافة إلى ذلك، فإنه إذا كانت التدابير اللازمة والاختبارات والعلاج والرعاية المناسبة للوقاية من انتشار فيروس كورونا ومكافحته لا تنفذ بشكل فعال في المؤسسات الإصلاحية، فمن المرجح أن تفشل الجهود الحكومية المبذولة للسيطرة على انتشار فيروس كورونا داخل المجتمع بأسره؛ وذلك لأن تفشي الفيروس داخل المؤسسات الإصلاحية يمكن أن يُجهد أنظمة الرعاية الصحية خارج تلك المؤسسات، حيث يحتاج فجأة مئات الأشخاص وربما الآلاف رعاية طبية، قد تكون المؤسسات الإصلاحية نفسها عاجزة عن توفيرها (The WHO Regional Office for

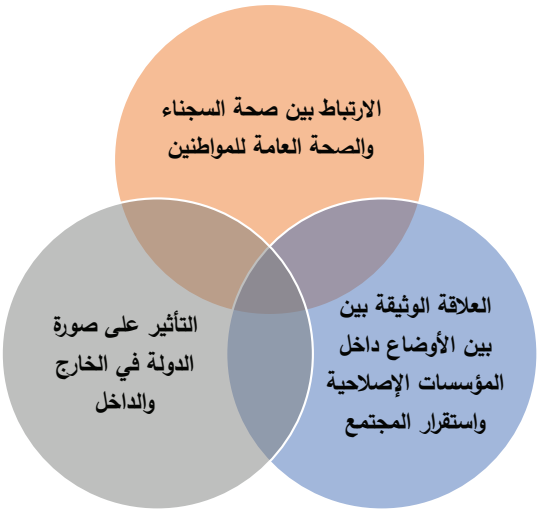

شكل ١ ـ يوضح دواعي الاهتمام بحماية السجناء من فيروس كورونا

Europe، 2020).

في ضوء ذلك، فإن حماية الأشخاص الضعفاء والأكثر عرضة للإصابة بالفيروس من شأنها إبطاء انتشاره داخل المجتمع عمومًا، وكذلك تقليل العبء عن نظام الرعاية الصحية الوطني، وحماية موظفي المؤسسات الإصلاحية من المرض. وقد يساعد الحد من حركة الزوار في المؤسسات الإصلاحية على إبطاء انتشار المرض بين السجناء، وكذلك الضباط والعاملين فيها، الذين لا يمكن للمؤسسات أن تُدار من دونهم.

2.4. الترابط بين الأوضاع داخل المؤسسات الإصلاحية والاستقرار السياسي:

هناك ارتباط قوي بين الحالة الصحية داخل المؤسسات الإصلاحية واستتباب الأوضاع فيها، والاستقرار السياسي في المجتمع ككل. وفي هذا الإطار، أثار تفشي فيروس كورونا موجة من الاضطرابات وإحداث الشغب داخل المؤسسات الإصلاحية في بعض دول العالم. وفي بعض الأماكن، انتفض السجناء ضد فرض المزيد من التدابير التقييدية عليهم، وحرمانهم من بعض الامتيازات المحدودة التي يتمتعون بها، مثل: الزيارات العائلية أو الوصول إلى ساحات التمرين.

3.4. التأثير على صورة الدولة في الخارج والداخل:

بموجب قواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان، يقع على الدول الالتزام بالعمل على منع التهديدات المتوقعة للصحة العامة، وضمان حصول جميع الذين يحتاجون رعاية طبية حيوية عليها، دون تمييز. وهو ما يعني ضرورة التزام الدولة بتقديم الرعاية الصحية للسجناء وبقية أفراد المجتمع على حدٍّ سواء، وأن يتم توفير الرعاية الصحية في المؤسسات الإصلاحية بالمستوى نفسه المتوافر في المجتمع.

وفي الوقت نفسه، حددت قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (المعروفة أيضًا باسم "قواعد نيلسون مانديلا") تدابير لحماية المعتقلين؛ ونظرًا لأن السجناء لا يمكنهم حماية أنفسهم في أوضاع الاحتجاز، فإن المسؤولية تقع على الدولة لتوفير الخدمات الصحية وإيجاد بيئة صحية مناسبة لهم (UN News, 2020, a).

وهو ما يعني أن عدم وفاء الدول بالتزاماتها تجاه السجناء في المؤسسات الإصلاحيةالتي من بينها توفير الرعاية الصحية لهم وحماية حقوقهم، يمكن أن يهدد صورتها في عيون العالم، ويُثير ذلك في بعض الأحيان انتقاد المنظمات الدولية الحكومية لها. وفي هذا الإطار، انتقد المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، الحكومة الإيرانية لعدم إفراجها عن جميع السجناء السياسيين لديها، واقتصارها على الإفراج عن بعض السجناء دون غيرهم (UN News, 2020, b)

ويمكن النظر إلى قيام المؤسسات الإصلاحية العربية بدورها المأمول في حماية السجناء من فيروس كورونا، باعتباره يُمثل فرصة ذهبية بالنسبة لها من جانبين؛ أولهما: كونه سيسهم في تعزيز الثقة المجتمعية في تلك المؤسسات. وآخرهما: إنه سيفوت الفرصة على المنظمات الحقوقية التي تحاول استغلال الظروف الراهنة من أجل تشويه صورة المؤسسات الإصلاحية العربية، والتشكيك في الجهود المبذولة من جانبها.

5. رؤى المنظمات الدولية لآليات الحدِّ من انتشار فيروس كورونا داخل المؤسسات الإصلاحية

تؤكد منظمة الصحة العالمية مجموعة من المبادئ المهمة، التي ينبغي احترامها في الاستجابة للحدمن انتشار كورونا داخل المؤسسات الإصلاحية التي تستند إلى قانون حقوق الإنسان وكذلك مبادئ وقواعد القانون الدولي في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية (The WHO Regional Office for Europe, 2020)، وذلك على النحو الآتي:

- إن توفير الرعاية الصحية للأشخاص في المؤسسات الإصلاحية وأماكن الاحتجاز الأخرى مسؤولية الدولة.
- يجب أن يتمتع الأشخاص في المؤسسات الإصلاحية وأماكن الاحتجاز الأخرى بمعايير الرعاية الصحية نفسها المتوافرة في المجتمع الخارجي، دون تمييز، على أساس وضعهم القانوني.
- ينبغي اتخاذ تدابير كافية لضمان اتباع نهج يُراعي الاعتبارات الإنسانية في معالجة مسألة الطوارئ في السجون وغيرها من أماكن الاحتجاز.
- تحتاج المؤسسات الإصلاحية وغيرها من سلطات الاحتجاز ضمان احترام حقوق الإنسان للمحتجزين، وأن الناس ليسوا معزولين عن العالم الخارجي، والأهم من ذلك، ضمان الحصول على المعلومات وتلقي الرعاية الصحية الكافية.

توصيات وإرشادات المنظمات الدولية:

قدمت مجموعة من المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، من بينها: مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ومنظمة الصحة العالمية، والمنظمة الدولية للإصلاح الجنائي، ومنظمة العفو الدولية، هيومان رايتس ووتش، وغيرها، عددًا من التوصيات الخاصة بكيفية الوقاية من فيروس كورونا واحتوائه داخل المؤسسات الإصلاحية، والتي من بينها:

- تقليل عدد السجناء والمحتجزين، وذلك عبر عدد من الوسائل منها: الإفراج تحت إشراف، الإفراج المبكر عن السجناء ذوي الخطورة المنخفضة، الإفراج عن السجناء المقرر إطلاق سراحهم قريبًا، والمحتجزين احتياطًا. ووفقًا لتقرير اتجاهات السجون لعام 2019م، فإن 30٪ من المعتقلين حول العالم في انتظار المحاكمة، ويُفترض أنهم أبرياء (Penal Reform International and the Thailand Institute of Justice. (2019, May 21).
- اعتماد تدابير للتخفيف من الاكتظاظ والحد من عمليات نقل السجناء عبر المؤسسات الإصلاحية.
- النظر في الإفراج عن السجناء من ذوي الفئات المهمشة، وخاصة الأفراد الأكثر عرضة للإصابة بالفيروس، ومنهم: كبار السن، والحوامل، ومن يعانون أمراضًا مزمنة، مثل: ارتفاع ضغط الدم، والسكري، والقلب.
- النظر في بدائل أخرى للزيارات، ينبغي إيجاد وسائل بديلة عن زيارات الاتصال المباشر مع السجناء، مثل: الاتصال بالهاتف أو عبر رسائل البريد الإلكتروني أو مكالمات الفيديو، والسماح بزيادة الوقت المتاح للتواصل عبر المكالمات الهاتفية مع أفراد العائلة. (UN News, 2020)

- وضع ونشر خطط التعامل مع فيروس كورونا من حيث الوقاية والاحتواء بالتعاون مع السلطات الصحية الوطنية.
- فحص واختبار فيروس كورونا وفقًا لتوصيات السلطات الصحية الوطنية (المعهد الدانماركي المناهض للتعذيب Dignity، 2020).
- ضمان النظافة الشخصية المناسبة للموظفين والسجناء من خلال:
  - التدريب وتبادل المعلومات حول فيروس كورونا بجميع اللغات المطلوبة.
  - توافر وإتاحة الفرصة للحصول على مستلزمات النظافة الشخصية، مثل: الصابون والماء والمطهرات وغيرها.
  - التطهير المنتظم للموظفين وأماكن السجناء والمحتجزين وفقًا لتوجيهات منظمة الصحة العالمية.
- في حالة اعتماد أي إجراءات من شأنها زيادة تقييد حريات السجناء والمحتجزين، مثل: العزلة الطبية، وتقليل أو منع الزيارات وغيرها، ينبغي أن يكون لها أساس قانوني، وتكون محدودة النطاق والمدة، وتكون ضرورية ومتناسبة مع الظروف الطارئة، وألا تكون عقابية.
- تجهيز مرافق لإسكان الأشخاص المعرضين والمصابين بالفيروس مع التأكد من أن العزل الطبي لا يتحول بحكم الواقع إلى سجن انفرادي، ويمكن تفادي ذلك من خلال الالتزام بقواعد نيلسون مانديلا وضمان اتصال السجناء بذويهم.
- ضمان استمرار حق السجناء في الخروج إلى الهواء الطلق لمدة ساعة واحدة يوميًّا على الأقل.
- ضمان حصول الأفراد المفرج عنهم على مكان معيشة ورعاية صحية مناسبين.
- اعتماد تدابير بديلة؛ لضمان استمرارية العدالة الجنائية، مثل: جلسات الاستماع عن بُعد، وتجنب التدابير الشاملة التي تُطبق على جميع المحتجزين دون مراعاة ظروفهم الفردية؛ لأنها تكون ضد مبادئ العدالة.
- تتأثر عملية رصد أماكن الاحتجاز من قبل هيئات مستقلة بالوباء بسبب تعليق الزيارات في بعض البلدان، ويمكن النظر في إيجاد بدائل للزيارات الميدانية، بالإضافة إلى طلب رصد مواقع الحجر الصحي مع اتخاذ جميع التدابير الوقائية اللازمة المعهد الدانماركي المناهض للتعذيب -Dignity) 2020)

6. الإجراءات التي اتبعتها بعض دول العالم

من أجل منع انتشار فيروس كورونا داخل المؤسسات الإصلاحية، قامت كثير من دول العالم باتخاذ بعض الإجراءات والتدابير اللازمة لذلك كما هي موضحة في شكل (2)، من أبرزها ما يأتي:

1.6. الاتصال مع العالم الخارجي:

تُعد القيود على زيارات الأقارب أو المحامين لأشخاص في المؤسسات الإصلاحية من أكثر الإجراءات شيوعًا في مختلف دول العالم، وهو ما يؤدي إلى الحد من الاتصال مع العالم الخارجي، لمنع

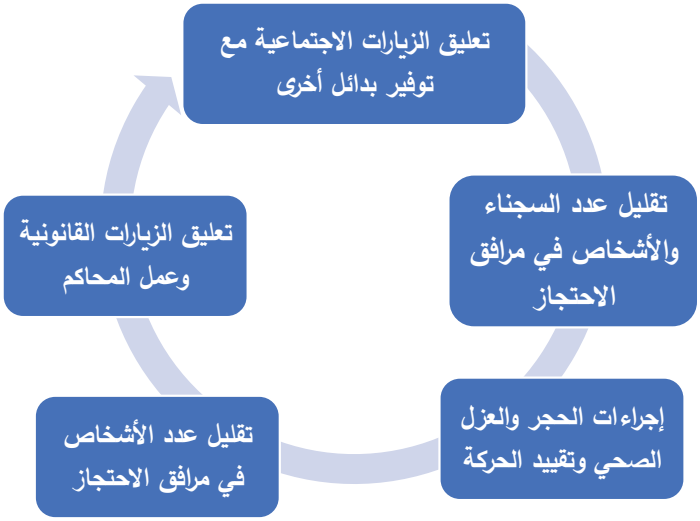

شكل ٢ ـ يوضح الإجراءات المُتبعة من قبل المؤسسات الإصلاحية في بعض دول العالم

انتشار فيروس كورونا.

2.6. إجراءات الحجر والعزل الصحي وتقييد الحركة:

بالنظر إلى خطر انتشار فيروس كورونا المستجد داخل المؤسسات الإصلاحية، قامت بعض الدول بوضع أجنحة أو مرافق كاملة في الحجر الصحي، كما قامت بعض السلطات بتقييد الحركة داخل المؤسسات الإصلاحية، التي توجد بها حالات معروفة ومشخصة بفيروس

3.6. المحاكمات العادلة والحق في الاستعانة بمحام:

إن التدابير، التي تحد من الوصول إلى المؤسسات الإصلاحية والخضوع للحجر الصحي، قد تمنع في الواقع بعض الأشخاص في المؤسسات الإصلاحية من حضور جلسات محاكماتهم، أو حضور اجتماعات الإفراج المشروط، أو حضور اجتماعات مع محاميهم القانونيين، وهو أمر مهم بشكل خاص للأشخاص في الحبس الاحتياط.

4.6. الإجراءات والتدابير الطارئة للتقليل من أعداد السجناء:

– تقليل عدد الأشخاص في مرافق الاحتجاز: تحتاج أنظمة العدالة الجنائية إلى اتخاذ تدابير مناسبة للتكيف مع الوضع سريع التطور لانتشار فيروس كورونا، وذلك من خلال تقليل عدد الأشخاص في مرافق الاحتجاز، ويمكن أن يشمل هذا الإجراء الحد من الاحتجاز غير الضروري السابق للمحاكمة، وتجنب الحكم على الأفراد بالسجن، خاصة بالنسبة إلى الجرائم البسيطة وغير العنيفة.

5.6. الأحكام بالسجن على الجرائم المتعلقة بفيروس كورونا:

يوجد كثير من التقارير التي تُفيد بقيام بعض الدول بإصدار أحكام بالسجن على الأشخاص الذين فشلوا في الامتثال للتدابير المفروضة استجابةً لانتشار فيروس كورونا، أو قاموا بنشر شائعات وأخبار كاذبة بخصوص الفيروس،

وعلى الرغم من أهمية منع انتهاك الحجر الصحي الذي تفرضه الدول؛ فإن هذا لا ينبغي أن يُتخذ ذريعةً للتهديد أو فرض عقوبات طويلة الأمد على أفراد المجتمع؛ لهذا ينبغي أن يكون الحبس آخر إجراء يمكن أن تتخذه السلطات، وأن يأخذ أي حكم بعين الاعتبار الظروف والأسباب التي أجبرت الفرد على انتهاك تدابير الحماية التي أُمر بالالتزام بها. وينبغي على الدول أن تضمن اتخاذ تدابير اجتماعية مناسبة لتوفير الدعم للفئات الأكثر احتياجًا التي تُضطر في بعض الأحيان إلى انتهاك إجراءات الحظر (المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي، 2020).

إن تهديد بعض الدول بفرض عقوبات بالسجن على أولئك الذين لا يلتزمون بالتعليمات، هو إجراء من المُرجح أن يؤدي إلى تفاقم الوضع الخطير داخل المؤسسات الإصلاحية، ويكون تأثيره ضعيفًا في وقف انتشار المرض (UN News، 2020, a).

7. الجهود المبذولة من قبل بعض الدول العربية

اتخذت بعض الدول العربية مجموعة من التدابير والإجراءات للحيلولة دون انتشار فيروس كورونا داخل المؤسسات الإصلاحية، ومن أبرزها:

1.7. إجراءات احترازية:

- مصر: قامت وزارة الداخلية بحملة تطهير وتعقيم للمؤسسات الإصلاحية، ويأتي هذا التحرك اتساقًا مع جهود أجهزة الدولة الهادفة إلى تنفيذ الخطة الشاملة لمجابهة تداعيات تفشي فيروس كورونا (سكاي نيوز عربية. 2020).
- لبنان: أعلنت قوى الأمن الداخلي أنّه بالتعاون مع الصليب الأحمر اللبناني، تمّ تعقيم سجون زغرتا، والقبة، وجب جنين. كما أقيمت محاضرات توعوية للعناصر والسجناء ووزعت منشورات لمنع انتشار فيروس كورونا (القوات اللبنانية، 2020). كما صدرت تعليمات بعدم نقل السجناء والموقوفين إلى الدوائر القضائية مؤقتًا؛ بالإضافة إلى عدم نقل السجناء من سجن إلى آخر، وعدم نقل الموقوفين في النظارات إلى السجون في الوقت الحالي (الشرق الأوسط، 2020). علاوة على ذلك، قررت السلطات القضائية اللبنانية اعتماد "السوار الإلكتروني" لتحديد نطاق حركة مرتكبي الجرائم البسيطة، بديلًا عن الحبس الاحتياط والسجن، وذلك للتخفيف من ازدحام السجون اللبنانية (اليوم السابع، 2020).
- الكويت: أعلنت المؤسسات الإصلاحية إدراج فحص الفيروس على النزلاء الجدد (الوفد، 2020)، حيث خُصصت غرف للعزل داخل السجن المركزي؛ ليتم إيداع أي سجين جديد بها، حتى يتم التأكد من عدم إصابته بأي أمراض خطيرة أو معدية، قبل إيداعه مع السجناء الآخرين. فضلًا عن تزويد السجن بكوادر طبية؛ للكشف على جميع من يدخل إلى السجن من ضباط

وضباط الصف وعاملين؛ بالإضافة إلى تعقيم كل مرافق سجن الكويت المركزي (البوابة نيوز، 2020).

2.7. تعليق الزيارات:

- مصر: أوقفت مصلحة السجون الزيارات العائلية للسجناء مؤقتًا، للحفاظ على الصحة العامة وسلامة النزلاء (اليوم السابع، 2020).
- الكويت: أعلنت المؤسسات الإصلاحية وقف الزيارات العائلية، للحيلولة دون ظهور فيروس كورونا بين السجناء (الوفد، 2020).
- لبنان: أصدرت السلطات المعنية توجيهًا بتسهيل الاتصالات الهاتفية الأرضية للسجناء المحكومين والموقوفين، في ظل وقف الزيارات العائلية مؤقتًا (الشرق الأوسط، 2020).
- السعودية: قررت المديرية العامة للسجون تأجيل زيارة النزلاء في الإصلاحيات حتى إشعار آخر (الجريدة، 2020).

3.7. الإفراج عن السجناء:

- مصر: قررت نيابة أمن الدولة العليا، الإفراج عن 15 ناشطًا معارضًا كانوا محبوسين احتياطًا منذ شهور عدة (فرانس 24، 2020). كما أفرج قطاع السجون عن 502 من السجناء في 3/13/ 2020م، بموجب عفو رئاسي وشرطي، عن بقية مدة العقوبة بالنسبة لبعض المحكوم عليهم الذين استوفوا شروط العفو (اليوم السابع، 2020).
- الأردن: قرر المجلس القضائي في 18 /3/ 2020م، الإفراج عن 3 آلاف و81 محكومًا على إثر قضايا ديون مدنية، بينهم 37 سيدة. حيث تقرر تأجيل حبس كل محكوم عليه لا يتجاوز مجموع قيم الديون المحكوم عليه فيها مبلغ عشرة آلاف دينار لمدة شهر واحد والإفراج عنه فورًا ما لم يكن موقوفًا أو محكومًا لداعٍ آخر، وفي الوقت نفسه منع سفره على أن يتم تنفيذ قرارات الحبس فور زوال خطر فيروس كورونا في البلاد (عمان. نت، 2020).
- المغرب: أصدر العاهل المغربي الملك "محمد السادس"، عفوًا عن 5654 سجينًا خوفًا من تفشي فيروس كورونا، وقد تمّ اختيار المستفيدين من هذا العفو بناءً على معايير إنسانية وموضوعية مضبوطة، تأخذ في الحسبان عمرهم، وهشاشة وضعيتهم الصحية، ومدة اعتقالهم، وما أبانوا عنه من حسن السيرة والسلوك والانضباط، طيلة مدة اعتقالهم (مبتدأ. 2020).
- العراق: أصدرت وزارة الداخلية، تعليمات بإطلاق سراح جميع الموقوفين على ذمة التحقيق، في المحافظات كافة؛ فيما أخلت السلطات القضائية سبيل 765 معتقلًا (النبأ، 2020).
- البحرين: أعلنت وزارة الداخلية، تنفيذ العفو السامي بحق 1486 من نزلاء مركز الإصلاح والتأهيل، لدواعٍ إنسانية وفي ظل الظروف الراهنة، وتمت عملية الإفراج بعد استكمال الإجراءات القانونية والفحوص الطبية (النبأ، 2020).
- الكويت: تمّ الإفراج عن 230 سجينًا، تطبيقًا

لقواعد العفو الأميري وقواعد الإفراج الشرطي؛ بالإضافة إلى ذلك، قررت محكمة الاستئناف، إخلاء سبيل 300 سجين (مواطنين ووافدين) في عدة قضايا جنائية (اليوم السابع، 2020). وصدرت تعليمات إلى رجال الأمن، بالتوقف مؤقتًا عن ملاحقة المطلوبين في قضايا مالية من المواطنين والوافدين؛ وذلك حتى إشعار آخر، وكذلك إخلاء سبيل جميع المضبوطين بقضايا الديون (الوفد، 2020).

- سوريا: صدر قرار بالعفو عن بعض السجناء وتخفيض مدة العقوبة، ولم يشمل العفو السجناء المدانين بتهريب الأسلحة أو تجارة المخدرات. كما تقرر إطلاق سراح السجناء الذين يعانون من أمراض عضال أو من تزيد أعمارهم على 70 عامًا (سكاي نيوز عربية. 2020).
- السعودية: تمّ الإفراج عن 250 أجنبيًّا كانوا محتجزين لمخالفة قواعد الهجرة والإقامة ولم تقترن بالعنف (رويترز، 2020). كما أمر العاهل السعودي الملك "سلمان بن عبد العزيز"، بتعليق تنفيذ الأحكام والأوامر القضائية النهائية المتصلة بحبس المدان في قضايا الحق الخاص، مع الإفراج المؤقت، بشكل فوري، عمن حُبس تنفيذًا لتلك الأحكام والأوامر (المال، 2020).
- تونس: تمّ الإفراج عن أكثر من 1420 سجينًا من أجل تخفيف الاكتظاظ في المؤسسات الإصلاحية (فرانس 24، 2020).
- السودان: قررت السلطات الإفراج عن 4217 سجينًا في إطار جهودها للحد من انتشار فيروس كورونا (سكاي نيوز عربية. 2020).
- سلطنة عمان: صدر أمر بالعفو عن نحو 600 سجين، معظمهم من الأجانب (صدى البلد، 2020).

4.7. فرض عقوبات على منتهكي التدابير المتعلقة بمواجهة فيروس كورونا:

- المغرب: أقرت الحكومة، قانونًا يقضي بالسجن والغرامة لكل من يخالف تعليمات الالتزام بالمنزل. وتتراوح مدة الحبس من شهر إلى ثلاثة أشهر، وتتراوح الغرامة ما بين 300 و1300 درهم، أو بإحدى العقوبتين دون الإخلال بالعقوبة الجنائية الأشد (سكاي نيوز عربية، 2020).
- الكويت: أقر مجلس الأمة قانونًا يتضمن عقوبات بالسجن تصل في أقصاها إلى 10 سنوات لمن يتسبب عمدًا في نقل العدوى بفيروس كورونا (اليوم السابع، 2020). كما تتم معاقبة كل من يخالف تعليمات وزير الصحة بشأن منع انتشار الأوبئة بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر وبغرامة لا تزيد على عشرة آلاف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين صحيفة (البيان، 2020).
- السعودية: أعلنت وزارة الداخلية عن: أن من يخالف أمر منع التجول "يُعاقب بغرامة عشرة آلاف ريال، على أن تضاعف في حال التكرار". وفي حال عاد المخالف إلى ارتكاب المخالفة، فيعاقب بالسجن مدة لا تزيد على عشرين يومًا. ولا تسري العقوبة على حالات الضرورة القصوى، بما في ذلك الحالات الصحية الطارئة؛ وفقًا لما تحدده الجهة المختصة (سكاي نيوز عربية. 2020).

- مصر: أعلنت النيابة العامة عن: أنه في الحالات الخاصة بإدارة أو استخدام أي من المواقع أو الحسابات الخاصة على الشبكة المعلوماتية؛ لنشر وترويج أخبار وبيانات وإشاعات كاذبة حول فيروس كورونا؛ فإن العقوبة ستصل إلى الحبس الذي لا يقل عن سنتين، والغرامة التي لا تقل عن مئة ألف جنيه، ولا تزيد على ثلاثمئة ألف جنيه (صحيفة البيان، 2020).
- قطر: صدر قانون يُعاقب كل مخالف لقواعد الحجر الصحي بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات وبغرامة لا تزيد على مئتي ألف ريال (صحيفة القدس، 2020).
- المغرب: أعلنت فرض غرامات مالية تصل إلى 124 يورو، وعقوبة بالسجن تتراوح بين شهر وثلاثة أشهر لكل من يخرق الحجر المنزلي الذي فرضته السلطات بعد تفشي فيروس كورونا (صحيفة البيان، 2020).

5.7. تقييم جهود الدول العربية للتصدي لفيروس كورونا داخل المؤسسات الإصلاحية

اتخذت أغلب الدول العربية بعض الإجراءات والتدابير اللازمة للوقاية والحد من انتشار فيروس كورونا داخل المؤسسات الإصلاحية، وجاءت تلك الإجراءات متشابهة في بعض جوانبها مع الإجراءات المطبقة في بقية دول العالم، وبالرغم من أهمية تلك الإجراءات في منع انتشار الفيروس داخل المؤسسات الإصلاحية؛ فإنه توجد بعض الملاحظات على الجهود المبذولة في هذا الصدد، ومن أبرزها:

- نطاق التأهب في المؤسسات الإصلاحية غير واضح، الأمر الذي يتطلب ضرورة وجود تقييم فوري لدرجة التأهب داخل هذه المؤسسات في حالة تفشي الفيروس على نطاق واسع. وهذا يشمل تدابير مكافحة العدوى، والحصول على معدات طبية مناسبة، ومجموعات تشخيصية للموظفين والسجناء. ويمكن القيام بذلك بالشراكة مع المؤسسات الأكاديمية المحلية أو هيئات الصحة العامة. علاوة على ذلك، ينبغي تطبيق لوائح أكثر صرامة على الممارسات الصحية بما في ذلك غسل اليدين في المؤسسات الإصلاحية.
- الإرشادات الطبية والصحية غير معلنة، في حين تتعاظم الجهود المبذولة في مختلف الدول العربية لتنفيذ الإستراتيجيات اللازمة لاحتواء الفيروس بين أفراد المجتمع، فإنه بالنسبة إلى أولئك الأشخاص الذين يخضعون للحراسة القضائية، فهناك ضعف وأحيانًا غياب للإرشادات الصحية العامة اللازمة لتخفيف عبء انتشار الفيروسات والأوبئة، ومنها فيروس كورونا، بين السجناء.
- التردد في الإفراج عن السجناء، بالرغم من قيام بعض الدول العربية باتخاذ خطوات جريئة في الإفراج المبكر أو المشروط عن السجناء من أجل تقليل الاكتظاظ ومنع انتشار فيروس كورونا؛ فإن هذه الخطوة لم تلقَ استجابة واسعة من بعض الدول العربية الأخرى، إذ لا يزال بعضها مترددًا في اتخاذ هذه الخطوة، بالرغم من أهميتها؛ لحماية السجناء والموظفين من الإصابة بفيروس كورونا.

8. الخلاصة والتوصيات

لمنع انتشار فيروس كورونا داخل المؤسسات الإصلاحية العربية، يُقترح بديلين ممكنين للتحرك، هما:

1.8. الإدارة الآنية لانتشار الفيروسات والأوبئة داخل المؤسسات الإصلاحية:

يقوم هذا البديل على التعامل الآني أي الظرفي مع احتمالات انتشار فيروس كورونا داخل المؤسسات الإصلاحية، وذلك عبر تطبيق حزمة من الإجراءات والتدابير مثل تلك التي طبقتها بعض الدول العربية، مثل: تطهير وتعقيم المؤسسات، وإنشاء مراكز للحجر الصحي وفحص المشتبه في إصابتهم، وكذلك الوافدين الجدد للمؤسسات الإصلاحية، إلى جانب تقليل عدد المحتجزين، والإفراج المبكر أو المؤقت عن فئات معينة من السجناء.

في هذا الإطار، يمكن اقتراح بعض الإجراءات والتدابير المستقاة من عدد من التجارب الدولية، من بينها:

- توفير بيانات وإرشادات طبية شفافة ومعلنة، وذلك من خلال استخدام أفضل الأدلة المتاحة، وينبغي وضع مبادئ توجيهية مصممة خصيصًا لمقدمي الرعاية الصحية داخل المؤسسات الإصلاحية للوقاية والتشخيص والعلاج من فيروس كورونا ونشرها على نطاق واسع من قبل السلطات الصحية المسؤولة. وينبغي تخطيط وترتيب واجبات العاملين لديها في حال انتشر الفيروس على نطاق واسع، مع توفير تدريب خاص لجميع العاملين في المؤسسات الإصلاحية (المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي، 2020). وفي حالات الحجر الصحي أو العزلة، ينبغي أن يكون هناك تواصل مفتوح وواضح من قبل إدارة المؤسسة الإصلاحية مع السجناء بما يتعلق بتوفير الطعام والمشروبات والأدوات الصحية والأدوية والاتصال بالعالم الخارجي (المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي، 2020).
- الفحص المبكر للمشتبه في إصابتهم بالفيروس، مع توفير الرعاية الصحية اللازمة للمصابين داخل المؤسسات الإصلاحية، وتخصيص أماكن محددة للحجر الصحي للمرضى؛ بالإضافة إلى ضمان تطبيق الفحص الطبي على السجناء الجدد، ووقف نقل السجناء من مؤسسة إصلاحية إلى أخرى. والعمل في الوقت نفسه على ضمان حصول كل سجين على المياه والصابون بانتظام لغسل يديه، وكذلك تزويده بالمطهرات وأقنعة الوجه لإبطاء انتشار الفيروس.
- إيلاء اهتمام خاص بموظفي المؤسسات الإصلاحية، ينبغي على واضعي السياسات إعطاء الأولوية لصحة وسلامة العاملين في هذه المؤسسات، باعتبارهم قنوات محتملة للفيروس في أثناء تنقلهم بين المجتمع والمؤسسات الإصلاحية، ومن الضروري الاستعداد بشكل عاجل لاحتمال حدوث نقص في موظفي المؤسسات الإصلاحية في حالة تفشي الفيروس على نطاق واسع، من خلال تدريب كادر جديد من الموظفين على وجه

السرعة.

- توفير سبل للاتصال بين السجناء وأسرهم، وذلك للتخفيف من الضغوط النفسية التي يتعرض لها السجناء من جهة، ولطمأنة أسرهم وذويهم من جهة أخرى، ومن بين تلك السبل الاتصال الهاتفي، أو عن طريق الإنترنت، سواء أكان عن طريق البريد الإلكتروني أم الفيديو كول. مع ضرورة توخي السرعة والشفافية في الإبلاغ عن حالات الإصابة بفيروس كورونا داخل المؤسسات الإصلاحية؛ لضمان مصداقيتها وتعزيز الثقة فيها.
- تغيير أساليب عمل الأجهزة الشرطية العربية: بما يتلاءم مع الوضع الراهن، إذ لا ينبغي أن تستمر الشرطة في نمط عملها الحالي، من خلال جلب المزيد من الناس إلى المؤسسات الإصلاحية خلال هذه االمرحلة شديدة الحساسية في تاريخ مجتمعاتنا العربية؛ لأن ذلك يزيد من الضغط على تلك المؤسسات. ويمكن للسلطات القائمة على إنفاذ القانون النظر في قصر عمليات الاعتقال والحبس على الجرائم شديدة الخطورة، ووقف المحاكمات الجديدة للجرائم غير العنيفة. وكذلك تسريع جلسات النطق بالحكم على من هم رهن الحبس الاحتياط.
- التوسع في الإفراج عن الحالات الأكثر ضعفًا: في حالات الطوارئ، ينبغي أن تركز خيارات السياسة على ما هو ضروري ومُلِحّ؛ لذا فمن الضروري إعطاء الأولوية للإفراج الآمن عن الأفراد الضعفاء بشكل خاص، بما في ذلك السجناء الأكبر سنًّا، والأفراد الذين يعانون من ضعف المناعة والأمراض المزمنة، والنساء الحوامل، والأحداث، وكذلك المعاقين، إلى جانب السجناء من ذوي الجرائم منخفضة الخطورة، مثل: السرقة، بما في ذلك الذين لا يستطيعون تحمل الكفالة النقدية، وذلك على وجه السرعة. وعند الإفراج عنهم، ينبغي فحصهم طبيًّا، مع اتخاذ التدابير لضمان تلقيهم الرعاية والمتابعة، إذا لزم الأمر (UN News, 2020, a)، مع العمل على تضييق حالات الحبس بسبب انتهاك التدابير المتعلقة بمواجهة فيروس كورونا إلى أدنى حد ممكن.
- ضمان عدالة المحاكمات: ينبغي أن تسمح التدابير الحمائية والوقائية للسجناء بحضور المحاكمات وتلقي المشورة القانونية؛ ذلك لأن التدابير التي تقيد وصول السجناء إلى المحاكم والمستشارين القانونيين والمحامين تجعل بعضهم غير قادر على الدفاع عن نفسه بما يمكنهم من الحصول على عقوبات مخففة أو الإفراج المبكر عنهم؛ لذلك يمكن عقد المحاكمات عن بُعد، أو يمكن عقدها بشكل مادي مع توفير شروط التباعد الاجتماعي، والفحص الطبي لكل الحاضرين (المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي، 2020).

ومع أن هذا البديل يُعد مناسبًا للتعامل مع الأزمة الراهنة المتعلقة بانتشار فيروس كورونا داخل المؤسسات الإصلاحية؛ فإنه غير كافٍ في الوقت نفسه للوقاية والحد من انتشار الفيروسات والأوبئة عمومًا داخل تلك المؤسسات في المستقبل.

2.8. تبني مقاربة متكاملة لمنع انتشار الفيروسات والأوبئة داخل المؤسسات الإصلاحية:

من حيث المبدأ، ينبغي ألا يكون تفشي فيروس كورونا في المؤسسات الإصلاحية مفاجأة للقائمين عليها، بل من الضروري توافر خطط مسبقة للتعامل مع حالات تفشي الأمراض المعدية والفيروسات عمومًا داخل المؤسسات الإصلاحية، وذلك لأسباب عدة من أبرزها:

- تزايد احتمالات انتشار فيروسات وأوبئة جديدة: إن تفشي فيروس كورونا، لم يكن أول وباء ينتشر في المؤسسات الإصلاحية، حيث سبق أن شهدت تلك المؤسسات انتشار كثير من الفيروسات والأوبئة، مثل: فيروس سارس، والأنفلونزا الموسمية، والسل، وفيروس نقص المناعة البشرية المكتسبة، ووباء التهاب الكبد الوبائي وغيرها.

إضافة إلى ذلك، فإنه من المُرجح أن يشهد العالم في المستقبل موجات جديدة، وربما أشد فتكًا، من الفيروسات والأوبئة. وهو ما يتطلب الاستعداد الجيد من إدارات المؤسسات الإصلاحية للتعامل مع هذه الأزمات الصحية الخطيرة في المستقبل.

ليس هذا فحسب، بل إن التغيرات المناخية المتلاحقة، وما يرتبط بها من ارتفاع حاد في درجات الحرارة، يمكن أن تُضاعف من الضغوط التي تواجهها المؤسسات الإصلاحية العربية، وتزيد من معاناة السجناء داخل هذه المؤسسات، الأمر الذي يتطلب التحرك بشكل استباقي للاستعداد للأزمات المناخية القادمة.

- صعوبة وضع وتنفيذ سياسات وممارسات صحية جديدة، داخل المؤسسات الإصلاحية، وذلك حتى خلال الظروف العادية، في ظل تعاظم الأعباء والالتزامات الملقاة على عاتق الحكومات. أما في حالات الطوارئ الصحية، مثل: الحالة الراهنة مع انتشار فيروس كورونا، التي يتواكب معها وقوع حالات وفاة وإصابة بين موظفي المؤسسات الإصلاحية والقائمين على إنفاذ القانون والعدالة أو أسرهم؛ فإن تغيير السياسة سيكون أكثر صعوبة وسيستغرق وقتًا أطول. وعليه، فإن الحكومات مطالبة بالاستعداد الجيد مسبقًا لمثل هذه الحالات التي تتفشى فيها الفيروسات والأوبئة، وتصبح ضاغطة على القائمين على المؤسسات الإصلاحية والسلطات الصحية على حدٍّ سواء.
- أولوية التخطيط للطوارئ لضمان الاستجابة الصحية الفعّالة: بالرغم من توافر خطط قصيرة الأجل للطوارئ؛ فإن الطبيعة المتطورة لتفشي الأمراض المعدية ذات الأبعاد الوبائية، على المستويين الوطني والعالمي، تتجاوز هذه الخطط بكثير، ولها تأثير محتمل على الأمن والنظام القضائي الأوسع، وفي الحالات القصوى على النظام المدني. وبالتالي فمن الضروري أن يكون الأساس في تفكير القائمين على إدارة المؤسسات الإصلاحية- هو الالتزام بمواصلة البحث عن طرق تُطَبَّق بمجرد انتهاء هذا الوباء؛ لتقليل عدد السجناء؛ لكي تكون المؤسسات الإصلاحية أقل تكدسًا من حيث العدد، وأفضل من حيث توافر خدمات الرعاية الصحية في المستقبل، وذلك

استعدادًا للوباء التالي واعترافًا بتأثير المؤسسات الإصلاحية على الصحة العامة.

وبناءً على ما تقدم، يقترح البديل الذي تتبناه الدراسة حزمة من الخطوات والتدابير، منها:

- التفكير في البدائل غير الاحتجازية: في بعض البلدان، أُرسل الجناة إلى المؤسسات الإصلاحية بسبب مجموعة من المخالفات الطفيفة التي تتراوح بين استخدام لغة مسيئة، أو العمل دون رخصة تجارية صالحة، أو التعدي غير المشروع على الأشخاص أو الممتلكات، وهو ما أسهم في اكتظاظ السجون بشكل كبير. وتتطلب قواعد طوكيو تطوير جميع البلدان للتدابير غير الاحتجازية داخل النظم القانونية الخاصة بها، مثل: إخلاء السبيل المشروط، والعقوبات الاقتصادية مثل: الغرامات ونزع الملكية مع وقف تنفيذ الأحكام المؤجلة، والإقامة الجبرية، والوضع رهن المراقبة، والقيام بتقديم خدمات للمجتمع/ العمل دون أجر، وحضور مراكز العلاج من إدمان المخدرات (Penal Reform International and the Thailand Institute of Justice, 2019, May 21). ويتطلب تحقيق ذلك إحداث إصلاح شامل للتشريعات الجنائية مع الحاجة إلى تغيير ممارسات الأحكام في بعض القضايا.
- التوسع في توظيف التكنولوجيا الحديثة: لضمان استمرار عمل هيئات العدالة الجنائية ينبغي وضع تدابير خاصة، مثل: عمل جلسات الاستماع وتنظيم المواعيد عن بُعد، أو من خلال توفير الاتصال بالمحامي والأسر عن طريق الإنترنت أو عبر الهاتف؛ إضافة إلى توفير معدات الحماية الموصى بها في حال اللجوء إلى عقد جلسات مباشرة (المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي، 2020، 16 مارس).
- إنشاء نظام للتنسيق بين المؤسسات الإصلاحية والسلطات الصحية: للتعامل بشكل فعّال مع تفشي الفيروسات داخل المؤسسات الإصلاحية، فهناك حاجة ماسة لإنشاء نظام قوي للتنسيق الفعال بين قطاعي الصحة والعدالة، يجعل موظفي تلك المؤسسات على اطلاع جيد ومستمر بالتطورات الصحية كافة، ويضمن احترام حقوق الإنسان في المؤسسات الإصلاحية. مع ضرورة تطوير البرامج والدورات التدريبية؛ بهدف الوقاية من الأمراض المنقولة والمعدية (مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، 2013).

المصادر والمراجع

المراجع العربية

البوابة نيوز. (2020، 12 مارس). الكويت: إضافة تحليل "كورونا" على قائمة فحص السجناء الجدد. تم الاسترجاع بتاريخ 3/12/ 2020. https://www.albawabhnews.com/3935176

الجريدة. (2020، 18 مارس). هروب سجناء في البرازيل والسعودية تؤجل الزيارات. تم الاسترجاع بتاريخ 18 مارس 2020.

https://www.aljarida.com/arti-
/cles/1584463706178450700

الشرق الأوسط. (2020، 19 مارس). تعليق نقل السجناء والموقوفين إلى الدوائر القضائية. تم الاسترجاع بتاريخ 19 مارس 2020. https://bit.
3e6qYRV/ly

العربية. نت . (2020، 10 إبريل). سجناء يرقصون فرحًا بعد الإفراج عنهم بسبب كورونا. تم الاسترجاع بتاريخ 4/10/ 2020. https://bit.
3b0qpa6/ly

القوات اللبنانية. (2020). تعقيم السجون من كورونا. تم الاسترجاع بتاريخ 22 /3/ 2020. https://
www.lebanese-forces.com/2020/03/22/
/prison-37

المال. (2020، 7 إبريل). العاهل السعودي يقرر الإفراج مؤقتًا عن سجناء بسبب «كورونا. تم الاسترجاع بتاريخ 7/4/ 2020. https://bit.
ly/2Xln5CA

المعهد الدانماركي المناهض للتعذيب (Dignity) (2020). إرشادات وتوصيات عالمية حول كيفية الوقاية من وباء كوفيد – 19 واحتوائه في السجون. ص 1 – 2. https://bit.ly/3a5VkRc.

المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي. (2020، 16 مارس). فيروس كورونا: الرعاية الصحية وحقوق الإنسان للأشخاص داخل السجون. مذكرة إحاطة. تم استرجاعها بتاريخ 16 /3/ 2020.

النبأ. (2020، 7 إبريل). بالأرقام: سجون العالم تطلق سراح الموقوفين بسبب كورونا. تم الاسترجاع بتاريخ 7/4/2020. https://n.an-
nabaa.org/news46169

الوفد. (2020). الكويت تطلق سراح عشرات المدانين في سجن التنفيذ احترازيًّا بسبب كورونا. تم الاسترجاع بتاريخ 18 /3/ 2020.

الوفد. (2020، 18 مارس). الكويت تطلق سراح عشرات المدانين في سجن التنفيذ احترازيًّا بسبب كورونا. تم الاسترجاع بتاريخ 18 /3/ 2020.

اليوم السابع. (2020، 19 مارس). موجز الحوادث.. تعليق زيارات السجون حتى آخر مارس بسبب كورونا. تم الاسترجاع بتاريخ 19 /3/ 2020. https://bit.ly/2woU7X

اليوم السابع. (2020، 24 مارس) السجن عشر سنوات عقوبة نقل عدوى فيروس كورونا عمدًا بالكويت. 24/3/ 2020. https://bit.ly 3aQNt/

اليوم السابع. (2020، 31 مارس). لبنان يعتمد "السوار الإلكتروني" للتخفيف من اكتظاظ السجون في ظل انتشار كورونا. تم الاسترجاع بتاريخ 31/3/ 2020. https://bit.ly 2Ro-
QW9D

اليوم السابع. (2020. 13 مارس). السجون تفرج عن 502 سجين بعفو رئاسي وشرطي. تم الاسترجاع بتاريخ 13 مارس 2020. https://bit.
2RmcBPq/ly

بوابة الوفد الإلكترونية. (2020، 13 مارس). السجن والغرامة لمن يخالف تعليمات وزارة الصحة اليونانية بشأن فيروس كورونا. تم الاسترجاع بتاريخ 13 /3/ 2020. https://bit.ly 3c-
6QGng.

رويترز. (2020، 26 مارس). بيان: السعودية تفرج عن 250 مخالفًا لقواعد الهجرة لاحتواء الكورونا. تم الاسترجاع بتاريخ 26/3/ 2020.

https://bit.ly/34mCl3D

سكاي نيوز عربية. (2020، 22 مارس). المغرب: السجن لمخالفي الحجر المنزلي. تم الاسترجاع بتاريخ 3bXSlLY/https://bit.ly.2020 /3/22

سكاي نيوز عربية. (2020، 22 مارس). الرئيس السوري يصدر عفوًا عن سجناء ويخفض مدة العقوبات. تم الاسترجاع بتاريخ 22 /3/ 2020. 2xWxjyF/https://bit.ly

سكاي نيوز عربية. (2020، 23 مارس). السعودية تعلن عقوبات المخالفين لحظر التجول"، سكاي نيوز عربية، تم الاسترجاع بتاريخ 3/23/ 2020. من الموقع 2JT6Nck/https://bit.ly

سكاي نيوز عربية. (2020، 25 مارس). السودان يفرج عن آلاف السجناء لكبح انتشار كورونا. تم الاسترجاع بتاريخ 3/25/ 2020. .https://bit 2VemJef/ly

سكاي نيوز عربية. (2020، 7 إبريل). الداخلية المصرية تعقم السجون ومراكز الشرطة لمواجهة "الوباء. تم الاسترجاع بتاريخ 7 /4/ 2020. 2JPWl5p/https://bit.ly

صحيفة البيان. (2020، 5 إبريل). العالم في مواجهة كورونا. عقوبات استثنائية لردع المخالفين والمستهترين. تم الاسترجاع بتاريخ 4/5/ 2020. https://www.albayan.ae/one-world/over-1.3821909-05-04-2020/seas

صحيفة القدس. (2020، 27 مارس). قطر: السجن ثلاث سنوات و55 ألف دولار غرامة لمن يخالف قانون الحجر الصحي. تم الاسترجاع بتاريخ 27 /3/ 2020 من الموقع 2Vdn0hM/https://bit.ly

صحيفة النهار. (2020، 2 إبريل). دول تعاقب منتهكي الحجر المنزلي: بالغرامة الماليّة والسجن... والتهديد بالقتل. تم الاسترجاع بتاريخ 2 /4/ 2020. من الموقع 3e9DSi4/https://bit.ly

صدى البلد. (2020، 8 إبريل). معظمهم أجانب.. سلطان عمان يصدر قرارًا بالعفو عن نحو 600 سجين. تم الاسترجاع بتاريخ 4/8/ 2020. 4262118/https://www.elbalad.news

صوت الدار. (2020، 29 مارس). كورونا مفتاح الفرج.. إطلاق سراح آلاف السجناء خوفًا من الوباء"، 17تم الاسترجاع بتاريخ 29مارس 2020م، 3aU4z8g/https://bit.ly

عمان. نت. (2020، 18 مارس). الإفراج عن 3081 محكومًا بقضايا مالية. تم الاسترجاع بتاريخ 18 مارس 2020. 3aQZLAy/https://bit.ly

فرانس 24. (2020، 19 مارس). الإفراج عن 15 ناشطًا في مصر بينهم 3 من أبرز معارضي السيسي. تم الاسترجاع بتاريخ 19 مارس 2020. 2Xn366s/https://bit.ly

فرانس 24. (2020، 31 مارس). فيروس كورونا: تونس تفرج عن 1400 سجين وتمدد الحظر الصحي العام حتى 19 /4/. تم الاسترجاع بتاريخ 31 /3/ 2020. https://bit.ly/2xZFaeY

مبتدا. (2020، 5 إبريل). خوفًا من كورونا.. قرار من عاهل المغرب بالعفو عن هذا العدد من السجناء تم الاسترجاع بتاريخ 5 /4/ 2020. https:// 923218/www.mobtada.com/details

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. (2013). كتيب لقيادات السجون: أداة تدريب أساسية ومنهج دراسي لقيادات السجون وفقًا للمعايير والقواعد الدولية". سلسلة كتيبات

العدالة الجنائية، الأمم المتحدة، نيويورك، 2013م، ص74.

مونت كارلو الدولية. (2020، 1 إبريل). تكافح فرنسا فيروس كورونا على أكثر من جبهة والشركات الفرنسية تدقُّ ناقوس الخطر. تم الاتسرجاع بتاريخ 1 /4/ 2020. https://bit.ly/2USJnKq

المراجع الأجنبية

Adebayo, B. (2020). Ethiopia pardons more than 4,000 prisoners to help prevent coronavirus spread. CNN. Retrieved on March 27, 2020.

AP News. (2020). Nearly 3,000 released from Sri Lanka prisons. Retrieved on April 5, 2020. https://apnews.com/27d53bcdd57f205837cb5d64694d11bb

Holpuch, A. (2020) Calls mount to free low-risk US inmates to curb coronavirus impact on prisons. The Guardian, Retrieved on13 March 2020, https://bit.ly/35u2w94

Jenkins, J. (2020), "Prisons And Jails Change Policies To Address Coronavirus Threat Behind Bars", March 23, 2020, https://www.npr.org/2020/03/23/818581064/prisons-and-jails-change-policies-to-address-coronavirus-threat-behind-bars

Lally, C. (2020). Call for jails to release more prisoners due to coronavirus crisis", The Irish Times, Retrieved on Apr 2, 2020, https://bit.ly/2wwJLVq

Ministry of Justice. (2020). Prison visits cancelled. Press release. Retrieved on 24 March 2020. https://www.gov.uk/government/news/prison-visits-cancelled

Oladeru, O.T., Beckman, A., and Gonsalves, G. (2020). What COVID-19 Means For America's Incarcerated Population - And How To Ensure It's Not Left Behind, HEALTH AFFAIRS, Retrieved on 10 MARCH 2020. https://www.healthaffairs.org/do/10.1377/hblog20200310.290180/full/

Penal Reform International and the Thailand Institute of Justice. (2019). Global Prison Trends 2019, SPECIAL FOCUS Pull-out section Healthcare in prisons. Retreved on 21 May 2019, p. 2.

Penal Reform International and the Thailand Institute of Justice. (2019). Global Prison Trends 2019, "SPECIAL FOCUS Pull-out section Healthcare in prisons", Retrieved on 21 May 2019, p. 8.

Penal Reform International and the Thailand Institute of Justice. (2019, May 21). Global Prison Trends 2019, "SPECIAL FOCUS Pull-out section Healthcare in prisons", p. 40. Retreved on 21 May 2019.

Penal Reform International and the Thai-

demic response, says UN rights chief. Retrieved on 3 April 2020. https://news.un.org/en/story/2020/04/1061002

UN News. (2020, a March 25). UN rights chief urges quick action by governments to prevent devastating impact of COVID-19 in places of detention. Retrieved on 25 March 2020. https://news.un.org/en/story/2020/03/1060252

WHO. (2020, a Jan 30). Statement on the second meeting of the International Health Regulations Emergency Committee regarding the outbreak of novel coronavirus (2019-nCoV)", Retrieved on 30 January 2020, https://bit.ly/3c9u31I

WHO. (2020, b March 12). "WHO Director-General's opening remarks at the Mission briefing on COVID-19", Geneva: World Health Organization, Retrieved on 31 March 2020, https://bit.ly/3b3sLFs.

land Institute of Justice. (2019, May 21). Global Prison Trends 2019, "SPECIAL FOCUS Pull-out section Healthcare in prisons", Retrieved on 21 May 2019, p. 4.

The WHO Regional Office for Europe. (2020). Preparedness, prevention and control of COVID-19 in prisons and other places of detention - Interim guidance, Retrieved on 15 March 2020. https://data2.unhcr.org/fr/documents/download/74765, p. 1.

The WHO Regional Office for Europe. (2020). Preparedness, prevention and control of COVID-19 in prisons and other places of detention - Interim guidance, Retrieved on 15 March 2020. https://data2.unhcr.org/fr/documents/download/74765, p. 1.

UN News. (2020) b. Political prisoners should be among first released in pan-

Received 14 Apr. 2020; Accepted 28 Apr. 2020; Available Online 01 Oct. 2020

Keywords: *Security Studies, Correctional Institutions, Epidemics, Viruses, Coronavirus (COVID-19).*

الكلمات المفتاحية: الدراسات الأمنية، المؤسسات الإصلاحية، الأوبئة، الفيروسات، فيروس كورونا المستجد - 19.

Production and hosting by NAUSS

*** Corresponding Author:** *Sodfa Mohamed Mahmoud*

Email: *sodfa.mohamed@yahoo.com*

doi: 10.26735/YOPF2327